

مرسوم سلطاني

رقم ٨١/١١

نُحْن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٤٢ باصدار قانون النفط والمعادن .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٣٣ بشأن الشركات المؤسسة بموجب مرسوم سلطاني .

وعلى الاتفاقية المشتركة للتنقيب عن المعادن وتطويرها الموقع عليها في ٧٣/٢/٤ بين حكومة السلطنة وشركتي بروسبيكشن عمان المحدودة ومارشال للتنقيب وتعديلاتها بمقتضى الاتفاقيتين المؤرختين ١٩٧٤/١/١ و ١٩٧٨/١/١٢ .

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ : التصديق على عقدي شراء الحكومة للمتبقّي من حصص لكل من شركتي مارشال للتنقيب ، وبروسبيكشن عمان المحدودة والمؤرخين ١٩٨٠/٤/٦ و ١٩٨٠/٥/٨ على التوالي .

مادة ٢ : بموجب العقدين المذكورين تعود لحكومة السلطنة كافة حقوق الامتياز والالتزامات المستمدة من اتفاقيات التعدين المنوه عنها في هذا المرسوم ، وتصبح مالكة لكافة الموجودات المثلة في الاصول والخصوم المتعلقة بحقوق الشراكة السابقة المعروفة بشركة عمان للتعدين وشركاهم .

مادة ٣ : الموافقة على تأسيس شركة محدودة المسؤولية باسم « شركة عمان للتعدين المحدودة المسؤولية » لتباشر نشاطها طبقا لاحكام قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ ووفقا لعقد التأسيس والنظام الاساسي المرفقين بهذا المرسوم .

مادة ٤ : تؤول لشركة عمان للتعدين المحدودة المسؤولية كافة حقوق الامتياز والالتزامات المستمدة من اتفاقيات التعدين التي تمت بين السلطنة وشركتي مارشال وبروسبيكشن المشار اليها ، كما تؤول اليها كافة الاصول والخصوم المتعلقة بحقوق الشراكة السابقة (شركة عمان للتعدين وشركاهم) وتعتبر رأس المال الاسمي المقدم من الحكومة للشركة .

مادة ٥ : تقوم المديرية العامة للمالية بتحويل كافة الاعتمادات الواردة من المنحة السعودية لشركة عمان للتعددين محدودة المسئولية ، وبنفس الشروط الواردة في المادة (٨) من التعديل الثاني لاتفاقية امتياز التعددين الموقعة بين حكومة السلطنة ، وشركتي مارشال وبروسبكشن والمصدق عليهما بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٨/٧ .

مادة ٦ : تقدم حكومة السلطنة لشركة عمان للتعددين المحدودة المسئولية قرضاً بالاعتمادات الاضافية اللازمة لاكمال مشروع النحاس على أن يتم الاتفاق على شروط القرض بين المديرية العامة للمالية والشركة .

مادة ٧ : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٤٠١

الموافق ٤ فبراير سنة ١٩٨١

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٢١١) الصادرة في ١٥/٢/١٩٨١

عقد تأسيس

شركة عمان للتعدين

« شركة عمانية محدودة المسؤولية »

انه وفي ٤ من شهر فبراير سنة ١٩٨١ الموافق ٢٨ من شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠١ ، وبغية القيام بأعمال استكشاف وتطوير وانتاج المعادن بسلطنة عمان ، تم الاتفاق بين طرفي هذا العقد على تأسيس شركة للمتعددين طبقا لسواد واحكام هذا العقد .

المادة (١)

تقوم وزارة النفط والمعادن ممثله لحكومة السلطنة وبنك التنمية العماني بتأسيس شركة عمانيه محدوده المسئوليه طبقا لاحكام هذا العقد ووفقا للنظام الاساسي المرفق معه . وفي ظل احكام قانون الشركات التجارية العمانيه لسنة ١٩٧٤ . والمرسوم السلطاني الصادر بالموافقة على تأسيس الشركة .

المادة (٢)

اسم الشركة هو « شركة عمان للمتعددين محدودة المسئولية » .

المادة (٣)

يكون مركز الشركة الرئيسي ومقرها القانوني في مدينة مسقط بسلطنة عمان ، ويجوز لمجلس الادارة ان ينشئ لها فروعاً أو توكيلات أو مكاتب تمثيل في باقي انحاء السلطنة أو في الخارج .

المادة (٤)

مدة الشركة ٢٠ سنة قابلة للتجديد وتبدأ من تاريخ التسجيل .

المادة (٥)

تتمثل أغراض الشركة في : -

(١) القيام بأعمال البحث والاستكشاف عن المعادن داخل المنطقة التي تغطيها اتفاقيات التعدين والقيام بحفر المناجم وأنشاء التجهيزات اللازمة لتشغيلها وتجميع الخامات المنتجة ، وصهرها بالإضافة لاجراء المزيد من التنقيب والاستكشاف عن المعادن التي تشملها اتفاقيات التعدين .

(ب) تسويق المواد المنتجة .

(ج) تصنيع المواد المنتجة وتسويقها .

المادة (٦)

(١) حدد رأس مال الشركة بمبلغ خمسة مليون ريال عماني مقسم الى ٥ الاف سهما قيمة كل سهم الف ريال عماني ، واكتتب المؤسسون الموقعون على عقد التأسيس في كامل أسهم الشركة على الوجه التالي : -

١ - وزارة النفط والمعادن ٤٩٥٠ سهم قيمتها ٤٩٥٠٠٠٠ ريال عماني
ونسبتها ٩٩٪ من رأس المال .

٢ - بنك التنمية العماني ٥٠ سهما قيمتها ٥٠ ألف ريال عماني ونسبتها ١٪ من رأس المال .
(ب) لقد تم سداد جملة رأس المال ، وذلك عن طريق تحويل حكومة السلطنة لكافة حقوقها المستمدة من اتفاقيات التعدين ومن شراء حقوق الشركاء الاجانب في الشركة المعروفة « بشركة عمان للتعدين وشركاهم » لشركة عمان للتعدين المحدودة المسؤلية والتي سبق ان تم تقييمها بمبلغ خمسة مليون ريال عماني .

المادة (٧)

الحصص في رأس المال غير قابلة للتجزئة .

المادة (٨)

مع مراعاة القيود المفروضة قانونا واحكام هذا العقد يحق لاي من الشريكين التفرغ من حصته في الشركة للغير بموجب وثيقة خطية .

المادة (٩)

يقوم مجلس مديرين مكون من أعضاء بأدارة أعمال الشركة وفق هذا العقد والنظام الاساسي للشركة .

يكون لمجلس المديرين المذكور السلطات والصلاحيات اللازمة لادارة أعمال الشركة والتي تتمثل في ولا تقتصر على الآتي : -

(١) وضع خطوط السياسة العامة لنشاطات الشركة وأجازة البرامج المتعلقة بها .

(ب) التصديق على جميع الميزانيات والحسابات المراجعة .

(ج) وضع اللوائح المنظمة لاجراءات ارساء العطاءات ولاصدار أوامر الشراء وذلك في إطار البرامج والميزانيات المصدقة وتنظيم عمليات بيع موجودات الشركة وطرق التصرف فيها .

(و) وضع الخطوط العامة لسياسة شئون العاملين بالشركة تحكم شروط الاختيار والتعيين ووضع قواعد وضوابط للخدمة وللإستغناء عن الخدمة تشمل كافة العاملين .

(هـ) اختيار وتعيين وإنهاء خدمة كبار موظفي الشركة وتشكيل اللجان الدائمة أو المؤقتة وذلك حسب مقتضيات العمل من أعضاء المجلس ولهذا اللجان الاستعانة بالخبراء والفنيين سواء من العاملين في الشركة أو غيرهم .

(ز) الموافقة على عقد القروض وقبول الاعانات وذلك بالتنسيق مع الجهات العمالية المختصة .

المادة (١٠)

يقوم مجلس المديرين باختيار رئيس للمجلس كما ويجوز له اختيار نائب للرئيس . وعلى المجلس تحديد سلطات واختصاصات كل من الرئيس ونائبه (أن تم اختياره) .

المادة (١١)

على مجلس المديرين اختيار مدير تنفيذي للشركة يكون الموظف التنفيذي المسئول عنها . وللمجلس أن يعين نائبا للمدير التنفيذي ولا يشترط أن يكون المدير التنفيذي أو نائبه عضواً في مجلس المديرين ، ولكن يحق لهما حضور اجتماعات المجلس والمشاركة في المداولات دون أن يكون لهما حق التصويت .

يشرف المدير التنفيذي على الادارة اليومية لاعمال الشركة مراعيًا البرامج الموضوعية والميزانيات المصدقة من قبل مجلس المديرين وله أن يمارس حرية التصرف في النفقات داخل اطار القيود المالية التي تقترحها الادارة .

يقوم المدير التنفيذي باختيار وتعيين ووضع شروط خدمة والاستغناء عن خدمات جميع موظفي الشركة باستثناء كبار الموظفين كل ذلك في اطار السياسة العامة التي يحددها مجلس المديرين .

يتولى المدير التنفيذي مسئولية ارساء العطاءات واصدار اوامر الشراء ، وبيع ما يلزم بيعه من موجودات الشركة والتصرف فيها بأي طريق آخر ، وذلك وفق الاجراءات التي يقرها مجلس المديرين وفي حدود الصلاحيات المالية التي يحددها المجلس .

يقوم المدير التنفيذي بالاشراف على اعداد الميزانية الرأسمالية وميزانية التشغيل لمشاريع الشركة الواردة في برامج العمليات .

المادة (١٢)

يقوم نائب المدير التنفيذي بأداء الواجبات التي يكلفه بها مجلس المديرين ، ويتولى ادارة الشركة في حالة غياب المدير التنفيذي .

المادة (١٣)

يقوم مجلس المديرين بتعيين سكرتير للشركة ليتولى المهام الآتية :

- (أ) اعداد وقائع اجتماعات مجلس المديرين والجمعية العمومية وحفظها .
- (ب) اعداد وحفظ سجلات الاطراف وكشوفات تحويلها .
- (ج) القيام ببقية الاعباء المتصلة بعمل السكرتير أو التي يطلب منه مجلس المديرين اداؤها .

المادة (١٤)

يقوم مجلس المديرين بتعيين أمين صندوق للشركة ، يكون :

- (أ) مسئولًا عن حفظ أموال الشركة وايداعها باسم الشركة في البنك أو البنوك التي يحددها مجلس المديرين .
- (ب) الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات الخاصة بالارادات والمدفوعات .
- (ج) يقوم بكل الواجبات المنوطة بأمين الصندوق أو التي يطلب منه مجلس المديرين اداؤها .

المادة (١٥)

يبدأ سريان هذه الاتفاقية ابتداء من يوم ٤ فبراير ١٩٨١ الموافق ٢٨ ربيع الثاني ١٤٠١
أشهادا على ذلك فقد وضع أطراف هذا العقد توقيعهم عليه في اليوم والسنة المذكورين
اعلاه . . والله المستعان .

سعيد أحمد سعيد الشنفري

وزير النفط والمعادن

عن

وزارة النفط والمعادن

عن

بنك التنمية العماني

النظام الاساسي لشركة عمان للتعدين
شركة تجارية محدودة المسؤولة

المادة الاولى

تأسيس الشركة

تمشيا مع نصوص قانون الشركات التجارية العماني لسنة ١٩٧٤ ، وما لم ينص على غير ذلك بمقتضى مرسوم سلطاني ووفقا للمرسوم السلطاني الصادر في هذا الامر يتم تأسيس شركة تجارية ذات مسئولية محدودة تسمى « شركة عمان للتعدين المحدودة المسؤولة » .

المادة الثانية

المركز الرئيسي للشركة

يكون المركز الرئيسي للشركة بمدينة مسقط ، ويجوز لمجلس الادارة ان ينشئ فروعاً أو مكاتب تمثيل أو توكيلات داخل السلطنة أو خارجها .

المادة الثالثة

مدة الشركة

مدة الشركة ٣٠ سنة . وتبدأ من تاريخ تسجيلها .

المادة الرابعة

الآتية هي أسماء وعناوين وحصص المساهمين : -

عدد الاسهم	العنوان	الاسم
٤٩٥٠ سهم	ص.ب: ٥٥١ روي مسقط	١ - وزارة النفط والمعادن
٥٠ سهم	ص.ب:	٢ - بنك التنمية العماني

المادة الخامسة

أغراض الشركة

تتمثل أغراض الشركة في : -

- (أ) القيام بأعمال البحث والتنقيب عن المعادن داخل المناطق التي تغطيها اتفاقيات التعدين . والقيام بحفر المناجم وأنشاء التجهيزات اللازمة لتشغيلها ولتجميع الخامات المنتجة وصهرها بالإضافة لاجراء المزيد من التنقيب والاستكشاف عن المعادن المحسده في اتفاقيات التعدين .
- (ب) تسويق المواد الخام المنتجة .
- (ج) تصنيع المواد الخام وتسويق المواد المصنعه .
- (د) القيام بكافة الاعمال المرتبطة بالاهداف الرئيسية للشركة .

المادة السادسة

رأس المال والإسهم

- حدد رأس مال الشركة بمبلغ ٥ مليون ريال عماني (خمسة مليون ريال) مقسم الى ٥ الاف سهما قيمة السهم الاسمية ١٠٠٠ ريال عماني ، وقد أكتتب المؤسسون الموقعون على عقد التأسيس في كامل الاسهم ، وذلك على الوجه التالي : -
- ١ - وزارة النفط والمعادن ٤٩٥٠ سهم قيمتها ٤٩٥٠ مليون ريال عماني ونسبتها ٩٩٪ .
 - ٢ - بنك التنمية العماني ٥٠ سهم قيمتها ٥٠ ألف ريال عماني ونسبتها ١٪ .

المادة السابعة

سداد قيمة الاسهم

- سدد المساهمون جملة قيمة الاسهم التي أكتتبوا فيها وذلك عن طريق ما ال اليهم من حقوق الشركاء الاجانب في الشركة السابقة المعروفة بأسم « شركة عمان للتعددين وشركاهم » والتي سبق أن تم تقييمها بمبلغ ٥ مليون ريال عماني (خمسة مليون ريال عماني) .

المادة الثامنة

فئات الاسهم

- تكون جميع الاسهم بذات القيمة الاسمية وتتمتع بحقوق متساوية لصيقة بحقوق الملكية .

المادة التاسعة

التفرع عن الحصاص

- (أ) مع مراعاة القيود المفروضة قانونا وأحكام عقد تأسيس الشركة يحق لاي من الشريكين التفرع عن أي حصة من حصصه في الشركة لاي شريك آخر فيها أو للغير بموجب وثيقة خطية شريطة ألا تزيد حصة بنك التنمية في أي وقت من الاوقات عن ١٠٪ من جملة رأس مال الشركة .
- (ب) يتم تداول الاسهم عن طريق القيد في السجل ولا يعتد بنقل الملكية في مواجهة الشركة أو الغير الا من تاريخ القيد في السجل المذكور .

المادة العاشرة

زيادة رأس المال

- يجوز لجمعية الشركاء وبقرار يصدر بالاجماع زيادة رأس المال ويحق لكل شريك الأكتتاب بعدد من الحصص الجديدة يتناسب مع الحصاص التي يملكها وليس أكثر .

المادة الحادية عشر

تخفيض رأس المال

- يجوز تخفيض رأس المال بقرار يصدره الشركاء بالاجماع اذا كان رأس المال يزيد عن حاجاتها او اذا تكبدت الشركة خسائر شريطة ألا يقل رأس المال المتبقى عن عشرة آلاف ريال .

المادة الثانية عشر

يتولى إدارة الشركة مجلس للمديرين مكون من أعضاء يتم تعيينهم بموجب مرسوم سلطاني .

المادة الثالثة عشر

اجتماعات مجلس المديرين

يجتمع مجلس المديرين أربعة مرات في السنة على الأقل ولرئيس المجلس أن يدعو للانعقاد كلما رأى ضرورة لذلك ، ويجب على الرئيس أن يدعو المجلس للاجتماع اذا ما طلب منه ذلك اثنان من الاعضاء ، وتكون الدعوة للاجتماعات بموجب خطابات وترسل قبل اسبوعين على الأقل من الموعد المحدد على أن تتضمن الخطابات مكان وزمان الانعقاد وجدول الاعمال وذلك ما لم يتفق أعضاء المجلس على غير ذلك .

المادة الرابعة عشر

الاجراءات التنظيمية للاجتماعات

- (أ) لا يصح اجتماع مجلس المديرين الا اذا حضره من أعضائه يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس .
- (ب) تصدر قرارات مجلس المديرين بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي يقف معه الرئيس أو نائبه .
- (ج) في غير حالات توزيع الارباح والموافقة على الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتقارير المديرين ومراقبي الحسابات ، يمكن أن تتخذ القرارات دونما حاجة الى اجتماع مجلس المديرين اذا ما وافق عليها جميع الاعضاء كتابة .

المادة الخامسة عشر

ضباط الشركة

ينتخب مجلس المديرين في اول اجتماع له رئيسا للمجلس من بين أعضائه ويجوز له أن ينتخب نائبا للرئيس ويقوم المجلس باختيار سكرتير له . يقوم المجلس باختيار المدير التنفيذي للشركة .

المادة السادسة عشر

سلطات مجلس المديرين

لمجلس المديرين كامل السلطات للقيام بجميع الاعمال اللازمة لتنفيذ اغراض الشركة . ولا يحد من هذه السلطات الا ما تنص عليه القوانين أو يرد في عقد التأسيس والنظام الاساسي .

لمجلس المديرين وبموجب قسرار يتخذ بأغلبية الاعضاء . ان يخول صلاحياته المتعلقة بمهام محددة لرئيسه أو لأحد الاعضاء . كما ويجوز له ان يخول هذه السلطات للجنة أو لجان مشكلة من أعضائه .

المادة السابعة عشر

اختصاصات رئيس مجلس المديرين

رئيس مجلس المديرين هو رئيس الشركة الذي يمثلها لدى الغير وأمام القضاء والذي يقوم بتنفيذ قرارات مجلس المديرين ، وعليه القيام بأدارة أعمال الشركة تحت إشراف ومراقبة مجلس المديرين .

في حالة غياب الرئيس يتولى نائب الرئيس مهمة ادارة أعمال الشركة .

المادة الثامنة عشر

مسئولية أعضاء مجلس المديرين القانونية

لا يترتب أي التزام شخصي على أعضاء مجلس المديرين بسبب قيامهم وفي حدود وکالتهم .
بأعباء ووظائفهم فيما يتعلق بأعمال الشركة .

المادة التاسعة عشر

المصلحة الخاصة لعضو مجلس المديرين

لا يجوز أن يكون لعضو مجلس المديرين أية مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في الصفقات والعقود التي تتم لحساب الشركة أو تبرم معها الا بعد اطلاع مجلس المديرين على تلك المصلحة والحصول على موافقة المجلس للارتباط بالشركة .

المادة العشرين

السنة المالية والحسابات الختامية

السنة المالية لشركة عمان للتعددين المحدودة المسئولية تبدأ في ١ يناير من كل عام وتنتهي في ٣١ ديسمبر منه . تبدأ الفترة الحسابية الاولى من تاريخ تأسيس الشركة وتنتهي في ٣١ ديسمبر التالي .

يعمل مجلس المديرين على أن تكون الحسابات الختامية قد أعدت وفق النظم الحسابية العالمية وخلال فترة أقصاها اشهر من نهاية السنة المالية .

المادة الواحد والعشرون

المدققون

يعين مجلس المديرين إحدى شركات التدقيق ذات المستوى العالمي لتقوم بأعداد تقرير سنوي عن الحالة المالية للشركة وعمما اذا كانت الحسابات الختامية ، بما فيها تقرير الربح والخسارة والميزانية العمومية المقدمة من الشركة . تعكس الحالة المالية الحقيقية للشركة .

المادة الثانية والعشرون

جمعية الشركاء

بما أن أعضاء مجلس المديرين يمثلون الشركاء . فإن اجتماعات مجلس المديرين تعتبر جمعيات عمومية للشركاء .

المادة الثالثة والعشرون

حل وتصفية الشركة

إذا ما قرر المساهمون حل الشركاءه ، ينبغي على مجلس المديرين تحديد أساليب الحل والتصفية ، وتعيين واحد أو أكثر من المصفيين وتصديد صلاحياتهم واختصاصاتهم ، وتظل السلطات التنفيذية لمجلس المديرين سارية المفعول طيلة فترة التصفية والى حين أنتهاء المصفيين من أعمالهم .

اشهادا على ما جاء فيه فقد وضع أطراف هذا العقد توقيعهم عليه في اليوم والسنة المذكورين في أوله .

سعيد أحمد سعيد الشنفري

وزير النفط والمعادن

عن

وزارة النفط والمعادن

عن

بنك التنمية العماني